

مشكلة البطالة دراسة في المفهوم والأسباب والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية

أ.م.د. احمد بهاء عبد الرزاق أ.م.د. وسيم عبود عطيه

كلية التربية للبنات/ جامعة الكوفة

ملخص البحث

أضحت مشكلة البطالة عائقا تنمويا كبيرا في الكثير من دول العالم الثالث وأصبحت سببا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني في هذه البلدان وزيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك. تتعكس بلا شك البطالة التي يعاني منها شباب دول العالم النامي وكذلك البعض من دول العالم المتقدم على حد سواء على سلوكهم وتلقي بظلالها على المحيط الاجتماعي حيث بدأت تظهر في البعض من مجتمعات الدول النامية المحافظة (اجتماعيا وسلوكيا) صورا لأوضاع شاذة على شكل تعاطي المخدرات والسرقة والإحساس بالظلم الاجتماعي وما يتولد عن هذا الإحساس بالإحباط والهزيمة الداخلية من قلة الانتماء والعنف وارتكاب الأعمال الإرهابية والتخريبية وقد تقوم فئات أخرى بالكبت بداخلها مما يتحول بمرور الوقت إلى شعور بالإحباط ويخلق شبابا مدمرا نفسيا وعضويا.

وأصبحت البطالة في مختلف دول العالم مشكلة المشاكل بل هي أم المشاكل التي تؤدي غالبا إلى تفاقم نتائجها على المجتمع حيث إن أولى بنات البطالة الفقر ويليها المرض ومن ثم التخلف المطبق وهناك ما يقارب مليار عاطل عن العمل موزعين على مختلف أنحاء المعمورة. ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تماما عن بطالة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت البطالة جزءاً من الدورة الاقتصادية بمعنى أنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتخفّي مع مرحلة الانتعاش. أما الآن فقد أصبحت البطالة ومنذ ما يزيد عن ربع قرن من الزمان مشكلة هيكلية فبالرغم من تحقّق الانتعاش والنمو الاقتصادي تتفاقم البطالة سنة بعد أخرى. وفي البلاد النامية تتفاقم البطالة بشكل عام مع استمرار فشل جهود التنمية وتفاقم الديون الخارجية وتطبيق برامج صارمة للانضباط المالي ومما زاد من خطورة الأمر أن هناك فقراً شديداً في الفكر الاقتصادي الراهن لفهم مشكلة البطالة وسبل الخروج منها الأمر الذي شجع ظهور بعضا من الأفكار التي تتبنى فكرة البطالة أضحت مشكلة

تخص ضحايا المجتمعات التي لم تتجح في التكيف مع مفهوم العولمة الجديد أو تتدمج في اقتصادياتها.

Research Summary

The problem of unemployment has become a major developmental obstacle in many third world countries and has become a threat to the stability of many regimes and governments in light of the increasing rates of population growth in these countries and the widening gap between production and consumption. The unemployment of young people in the developing world, as well as some of the developed world alike, is undoubtedly reflected in their behavior and their shadow over the social environment. Some of the developing societies (social and behavioral) are beginning to show images of abnormal situations such as drug abuse, theft, Social injustice and the result of this sense of frustration and internal defeat of the lack of belonging and violence and the commission of acts of terrorism and subversion and other groups may be suppressed within them, which over time turns into a sense of frustration and creates young people, psychologically and organically destroyed.

Unemployment in various countries of the world has become the problem of problems, but it is the mother of the problems that often lead to the aggravation of the consequences on society, as the first girls unemployment and poverty followed by the disease and then underdevelopment applied and there are about one billion unemployed workers distributed across the globe. Unemployment seems to have entered a new phase that is quite different from that of the post-World War II world, where unemployment was part of the economic cycle in the sense that it emerges as the recession unfolds and disappears with the recovery. Now, for more than a quarter of a century, unemployment has become a structural problem. Despite recovery and economic growth, unemployment is growing year after year. In the developing countries, unemployment is growing in general, with the continued failure of development efforts and the aggravation of external debt and the implementation of strict programs of fiscal discipline. It was further aggravated that

there is a severe poverty in the current economic thinking to understand the problem of unemployment and ways to get out, which encouraged the emergence of some of the ideas that adopt the idea of unemployment. It has become a problem for victims of societies that have not adapted to the new concept of globalization or integrated into their economies.

المقدمة

أضحت مشكلة البطالة عائقاً تنموياً كبيراً في الكثير من دول العالم الثالث وأصبحت سبباً في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني في هذه البلدان وزيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك. تنعكس بلا شك البطالة التي يعاني منها شباب دول العالم النامي وكذلك البعض من دول العالم المتقدم على حد سواء على سلوكهم وتلقي بظلالها على المحيط الاجتماعي حيث بدأت تظهر في البعض من مجتمعات الدول النامية المحافظة (اجتماعياً وسلوكياً) صوراً لأوضاع شاذة على شكل تعاطي المخدرات والسرقة والإحساس بالظلم الاجتماعي وما يتولد عن هذا الإحساس بالإحباط والهزيمة الداخلية من قلة الانتماء والعنف وارتكاب الأعمال الإرهابية والتخريبية وقد تقوم فئات أخرى بالكبت بداخلها مما يتحول بمرور الوقت إلى شعور بالإحباط ويخلق شباباً مدمراً نفسياً وعضوياً.

وأصبحت البطالة في مختلف دول العالم مشكلة المشاكل بل هي أم المشاكل التي تؤدي غالباً إلى تفاقم نتائجها على المجتمع حيث إن أولى بنات البطالة الفقر ويليها المرض ومن ثم التخلف المطبق وهناك ما يقارب مليار عاطل عن العمل موزعين على مختلف أنحاء المعمورة. ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تماماً عن بطالة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت البطالة جزءاً من الدورة الاقتصادية بمعنى أنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش. أما الآن فقد أصبحت البطالة ومنذ ما يزيد عن ربع قرن من الزمان مشكلة هيكلية فبالرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي تتفاقم البطالة سنة بعد أخرى. وفي البلاد النامية تتفاقم البطالة بشكل عام مع استمرار فشل جهود التنمية وتفاقم الديون الخارجية وتطبيق برامج صارمة

للانضباط المالي ومما زاد من خطورة الأمر أن هناك فقراً شديداً في الفكر الاقتصادي الراهن لفهم مشكلة البطالة وسبل الخروج منها الأمر الذي شجع ظهور بعضاً من الأفكار التي تتبنى فكرة البطالة أضحت مشكلة تخص ضحايا المجتمعات التي لم تنجح في التكيف مع مفهوم العولمة الجديد أو تتدمج في اقتصادياتها. وتتجاوز مشكلة البطالة بعدها الاقتصادي إلى حدود أكبر وفضاءات أوسع حيث ينسحب ذلك التأثير على الواقع السلوكي والنفسي والاجتماعي لشرائح كبيرة في المجتمعات المتخلفة حيث تؤكد التقارير الصادرة عن معهد السياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي، أن خطورة مشكلة البطالة في الدول العربية لا تنبع من تأثيرها الاقتصادي فحسب ولكن من تأثيرها النفسي والاجتماعي وحتى السياسي ايضاً.

اولاً : مفهوم البطالة وتعريفاتها :

١. تعرف البطالة أنها حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل إلا أنهم قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يحصلون عليه وبالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل . أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى^(١).

فوفق تعريف منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى. وان معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين إلي القوة العاملة الكلية و هو معدل يصعب حسابه بدقة وذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) و حسب الجنس و السن و نوع التعليم والمستوى الدراسي^(٢) .

ومن خلال هذا التعريف يتضح أن ليس كل من لا يعمل فهو يمكن اعتباره عاطل عن العمل فنجد إذن أن كلا من التلاميذ والطلبة والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن فقد

الأمل في العثور على عمل ومن هم في غنى عن العمل لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل.

وينظر إلى مفهوم البطالة لدى البعض من علماء الاقتصاد على أنها عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب والذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقيد بها وفي سوق العمل تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة إلى خدمات الأفراد. فالبطالة بهذا المفهوم تعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها المعيشية اعتمادا كلياً على الأجر أي على تقييم الغير لها بالرغم من حرمتها القانونية بحيث يمكن تقسيم البطالة إلى مجموعتين :

١- بطالة ترجع إلى عدم القدرة على العمل نتيجة عجز جسماني أو عقلي مثلا، وبطالة ترجع إلى عدم الرغبة في العمل نتيجة لأسباب نفسية أو اجتماعية.

٢- بطالة بالرغم من وجود مجالات عمل ولكن ترجع إلى ضعف أو سوء تنظيم سوق العمل، وبطالة ترجع إلى عدم وجود مجالات عمل أي عدم قدرة رجال الأعمال على إيجاد فرص للعمل وقد يكون ذلك لأسباب عديدة تتصل بأوضاع اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها^(٣).

ولهذا تعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكلة ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال والدول ممثلة في سياساتها في القضاء على البطالة والتقليل من آثارها في الوقت المناسب، ولذلك فإن معظم الاقتصاديون في هذه الأنظمة يقولون أن البطالة هي الثمن الذي تدفعه هذه المجتمعات لاهتمام النظم في الإبقاء على حرية سوق العمل فهي تعتبر ثمنا للحرية والتخلص من الرق والاستعباد والإقطاع^(٤).

كما يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد

السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن^(٥) .

ثانيا : مفهوم البطالة عند المدارس الفكرية والاقتصادية "البعد التاريخي للبطالة":

إن حدة البطالة ونتائجها وتأثيراتها في النظام الرأسمالي دفعت بعدد كبير من المفكرين من مختلف مدارس الاقتصاد السياسي إلى محاولة تحليلها وتفسيرها وإبراز انعكاساتها الاجتماعية والسياسية وواضح من خلال وجهة نظر تلك المدارس المختلفة أمثال المدرسة الكلاسيكية القديمة والمدرسة الماركسية والمدرسة النيو كلاسيكية ومدارس أخرى وتفسيراتها للبطالة أن كل مدرسة كانت تنطلق من موقع طبقي واجتماعي معين في التحليل^(٦)، ولكي نقف عند تلك المواقف والتتظيرات في مفهوم البطالة توجب علينا التوقف قليلا عند كل مدرسة من تلك المدارس لنتمكن من تكوين إطارا من الفهم الموجز حول تلك المدارس في نظرتها لمسألة البطالة ومن هذه المدارس نتوقف عند بعضها ومنها:

أ- مفهوم البطالة لدى المدرسة الكلاسيكية:

من وجهة نظر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي فقد فسر البطالة باعتباره التوجه الإيديولوجي الذي عبر بوضوح تام عن مصالح ووعي الطبقة البورجوازية الحاملة لمشروع الرأسمالية الصناعية في نهاية القرن ١٧، وقد شكل رواد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي أهم المعاول التي استهدفت المدرسة التجارية / الميركانتيلية وأبرز المنظرين للبورجوازية الصناعية الصاعدة خاصة في انكلترا^(٧).

لقد أفرد الكلاسيكيون أهمية بالغة للبعدين الاجتماعي والسياسي في تحليل الظاهرة الاقتصادية رابطين في تحليلهم مشكلة البطالة بالمشكلة الديموغرافية وبتراكم رأسمال والنمو الاقتصادي وبالطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وأهم ما شغل تفكير الكلاسيكيين هو مشكل التوزيع والربح وتأثيره في تراكم رأس المال ، وقد ارتكزت دعائم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على النقاط التالية:

- خضوع الاقتصاد إلى قوانين طبيعية موضوعية صارمة مستقلة عن وعي الناس وإرادتهم.
- الحرية الاقتصادية (حرية التجارة، حرية العمل، حرية التعاقد) من خلال شعارهم البارز "دعه يعمل... دعه يمر". وذلك للحد من تدخل الدولة أو أي طرف آخر مثل النقابات العمالية.
- رفض الاحتكار من خلال الإغلاء من شأن المنافسة الحرة الكاملة في جهاز السوق الفعال القادر على تجاوز أخطائه ومشاكله بصفة تلقائية وطبيعية فهو الذي يحدد كميات الإنتاج وأشكال توزيع الناتج الإجمالي وكذلك الأسعار وحجم الإنتاج والأجور وأي خلل يتكلف به ما كان يعرف بالرجل الاقتصادي عند الكلاسيكيين^(٨).

ب- مفهوم البطالة لدى الاشتراكيين :

لقد جاءت أعمال الاقتصاديين الإنسانيين في أعقاب النتائج المدمرة التي خلفتها الرأسمالية الصناعية على المستوى الإنساني حيث انتشرت مظاهر البؤس والفقر والبطالة والدعارة والجريمة وارتفعت بذلك الهامشية الاجتماعية وعادت أوروبا إلى ممارسات العبودية والاستغلال للإنسان للطبقة العاملة بل حتى الأطفال لم يتم استثناؤهم من الآلة الهمجية للاقتصاد الرأسمالي الصناعي^(٩).

ركز الاقتصاديون الإنسانيون على أن البطالة هي النتيجة الموضوعية لهيمنة الملاك على الأرض والرأسماليين على وسائل الإنتاج وبالتالي الهيمنة على القيمة التي هي ناتج عمل القوى البشرية (العمالة) بينما مالكي وسائل الإنتاج ما هم إلا مجموعات طفيلية على هامش الإنتاج تسعى فقط إلى السيطرة على فائض القيمة وتنمية الأرباح بخفض تكاليف الإنتاج وخاصة تسريح اليد العاملة أو استغلالها استغلالا بشعا لذا اعتقدوا ومعهم لفيف من المفكرين الاقتصاديين بأن للطبقة العاملة الحق في أن تفهم آليات الاقتصاد السياسي لكي تفهم آليات الاستغلال وبالتالي تنظيم صفوفها لمواجهة الرأسمالية وهو ما تحقق في العام ١٨٢٥م في بريطانيا إذ صدر أول قانون يشرع لتأسيس نقابات عمالية^(١٠).

ثالثاً: أنواع البطالة وأسباب ظهورها :

لم تعد البطالة في تعريفاتها ومفهومها الاقتصادي يقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل هو الشخص الفاقد للعمل بل تجاوز مفهوم البطالة التي مستويات أوسع وأكثر شمولية بحيث تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة وإدخالها ضمن تعريفات البطالة ولكي نتعرف على أشكال البطالة ارتأينا ان نلقي الضوء على البطالة بجميع أنواعها وهي تصنف كالتالي:

أ- البطالة الاحتكاكية :

وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا^(١١).

ب-البطالة الهيكلية :

وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. فتحول الاقتصاد الكويتي مثلاً إلى اقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من البحارة الكويتيون لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.

ج- البطالة الدورية :

وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالإنخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً^(١٢).

د- البطالة الموسمية :

وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة

أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

هـ- البطالة المفتعة :

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكديس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

و- البطالة السلوكية :

وهي البطالة الناجمة عن إجماع ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف^(١٣).

ز- البطالة المستوردة :

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

أما عن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور مشكلة البطالة فيمكن القول إن البطالة تعد من أشد المخاطر التي تهدد استقرار و تماسك المجتمعات العربية، و ليس بخاف أن أسبابها تختلف من مجتمع عربي لآخر، و حتى أنها تتباين داخل نفس المجتمع من منطقة لأخرى. و يمكن في هذا الصدد أن نوعزها لأسباب اقتصادية، اجتماعية و أخرى سياسية. كل سبب من هذه الأسباب له أثره على المجتمع من حيث إسهامه في تفاقم مشكلة البطالة^(١٤). بناء عليه على ما تقدم أمكن حصر أهم الأسباب التي تقف وراء تنامي الظاهرة في البلدان العربية بشكل عام وفي العراق على وجه الخصوص في النقاط التالية:

١. إن البطالة في العراق هي نتاج تفاعل عدة عوامل ،منها ما يتعلق بطبيعة الاقتصاد العراقي ومنها ما يتعلق بسوق العمل التي تأثرت بشكل كبير بالحالة الأمنية وظروف

الحرب والحصار، فضلاً عن اعتماد هذه السوق على القطاع العام في توليد فرص العمل^(١٥).

٢. الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي: يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يشكل النفط أكثر من نصف ناتجه المحلي الإجمالي وأكثر من ٩٠% من صادراته والمصدر الرئيس في تمويل الموازنة، وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا أنه لا يستوعب سوى ٢% من قوة العمل، إضافة إلى أن ما يحصل من نمو في القطاع النفطي لا يؤثر في التنمية في البلد التي يفترض أن تنمو القطاعات الأخرى ثلاثة أمثال النمو في القطاع النفطي حتى تستوعب القوى العاملة. وأن الاقتصادات الريعية بطبيعتها غير مولدة لفرص العمل، وهذا ما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة^(١٦).

٣. النمو السكاني المرتفع: بلغ سكان العراق ٦.٢٩٩ مليون نسمة حسب تعداد ١٩٦٥، فقد ارتفع إلى ٢٢ مليون نسمة استناداً إلى آخر تعداد اجري في العراق عام ١٩٩٧ إلا أنه قدر بـ ٢٩ مليون نسمة سنة ٢٠٠٧ وبمعدل نمو سنوي مركب ٢.٤% وهو من أعلى المعدلات في العالم في حين بلغ معدل نمو القوى العاملة ٥.٥% وأهم ما يميز السكان هو غلبة الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة التي بلغت ٤٣.١% من مجموع السكان وانخفاض الفئة العمرية أكثر من ٦٥ سنة التي تبلغ ٢.٨% وهذا يدل على ارتفاع معدل الإعالة العمرية الذي بلغ ٤٥.٩% مما يولد ضغطاً على سوق العمل وإلى ضغوط على الدولة في توفير الخدمات الصحية والتعليمية^(١٧).

٤. تردي الوضع الأمني:

أثرت الحالة الأمنية في الوضع الاقتصادي والاجتماعي بشكل كبير حتى أن بعضهم قسم مناطق البلد إلى مناطق ساخنة ومناطق آمنة، وكان للتدهور الأمني أثره في القطاعات الاقتصادية كافة، إلا أن القطاع الأكثر تأثراً هو قطاع الكهرباء الذي يعد عصب الحياة وقد توقفت معه أغلب المشاريع، ومن ثم صار التدهور الأمني قيداً يكبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي وعائقاً أمام الاستثمار الأجنبي المباشر^(١٨).

رابعاً : البعد الاقتصادي والاجتماعي لمشكلة البطالة :

أ- البعد الاقتصادي للبطالة:

البطالة يمكن وصفها بأنها داء يسري في عروق ودماء اقتصاديات العالم فان أصاب أي اقتصاد في العالم بنسب مرتفعة تتجاوز ٥% من مجمل القوى البشرية العاملة في أي مجتمع فانه يمكن القول بأن مراحل وعوارض التراجع قد بدأت بالظهور على جسم الاقتصاد وبتزايد تلك النسبة إلى معدلات أو مستويات أعلى سيخلف أثارا سيئة على صحة الاقتصاد لذلك البلد من دون أدنى شك، الأمر الذي يتطلب من الساسة والمفكرين الاقتصاديين الوقوف عند تلك الظواهر من اجل دراستها وتحليل أسبابها لكي يتم اختيار العلاج الشافي، ويمكن القول دائما أن الوقاية أفضل من العلاج وأنها أكثر اقتصادية من العلاج بحد ذاته الأمر الذي يدفع الجميع من له علاقة مباشرة أو غير مباشرة إلى اليقظة والانتباه إلى أي خلل أو انحراف في مسيرة التنمية الاقتصادية إن سلامة الوضع الاقتصادي هو انعكاس طبيعي لسلامة بقية القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى أي بعبارة أخرى إن سلامة الوضع الاقتصادي يعكس مدى التكامل والتناغم الحاصل ما بين المكونات الأساسية لأي مجتمع على وجه البسيطة مثل المكون الاجتماعي والمكون السياسي والمكون الاقتصادي^(١٩).

وللبطالة تأثيرات اقتصادية واجتماعية عديدة حيث تؤدي البطالة إلى الظواهر التالية:

- ❖ البطالة تؤدي إلى انتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله وربما الوحيد، ممّا يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته.
- ❖ تسبب البطالة معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل.
- ❖ تدفع البطالة الأفراد إلى تعاطي الخمر والمخدرات وتصيبه بالاكنتاب والاغتراب الداخلي.
- ❖ تدفع البطالة الأفراد إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرف.
- ❖ تؤدي البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج الوطني.
- ❖ تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة) .
- ❖ تؤدي البطالة إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقية.

- ❖ تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والنتائج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ تؤدي البطالة إلى شلّ الحياة في بعض القطاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمّال أحياناً إلى الإضرابات والمظاهرات^(٢٠).
- ❖ تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثاً عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بأعداد العاطلين عن العمل. حيث ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلماً يراود أذهان الكثير من الشباب وتقول الإحصائيات انه خلال الـ ١٥ سنة الماضية تزايد عدد من يعبرون الحدود سعياً وراء حياة أفضل بشكل مستمر ونحن في أوائل القرن الحادي والعشرين هناك فرد واحد من كل خمسة وثلاثين شخصاً حول العالم يعيش كمهاجرين إننا إذا جمعنا كل المهاجرين في مكان واحد فإنهم سيكونون دولة هي الخامسة على مستوى العالم من حيث تعداد السكان. كما يقدر الخبراء أن ما تجنيه الولايات المتحدة من جراء هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه من قروض ومساعدات للدول النامية وبريطانيا ٥٦ % أما كندا فان العائد الذي تجنيه يعادل ثلاثة أضعاف ما تقدمه من مساعدات للعالم الثالث^(٢١).
- ❖ تؤدي البطالة إلى خلق اختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن حيث يسود الفهم الخاطئ اذا لم يكن الوطن قادراً على إعائتي أو حمايتي فلماذا انتمي إليه؟. ومن هنا ننطلق في النظر إلى السياسات الاقتصادية السليمة التي يجب تبنيها ليتمكن المجتمع من الاستمرار في طريقه نحو التطور والتقدم وتحقيق معدلات نمو اقتصادية تضي على سياسة التنمية المزيد من فرص تحولها من سياسة تنموية بحتة إلى تحقيق عامل الاستدامة الكفيل برفد الاقتصاد بجميع العناصر الضرورية لتأمين النمو الاقتصادي وبالنسب المعقولة. فلا يمكن ترك الحابل على الغارب كما يقول المثل إلى القطاع الخاص باتخاذ عنصر المبادرة وحيداً دون ضوابط وقوانين تحد من طموحاته وتهذبها باتجاه السياسة التنموية المنشودة وكما لا يمكن إطلاق يد القطاع العام هكذا دون وجود عامل المنافسة من قبل القطاع الخاص والرقابة النوعية لكي يتمكن القطاع العام من

مواصلة التطور والاندفاع نحو الأمام تحت مظلة التطور وتحسين الجودة الإنتاجية. فإن
إن إتباع سياسات اقتصادية سليمة ستمكن الاقتصاد من تدعيم فرص نموه وثباته حتى
في حالة وقوع الأزمات^(٢٢).

ب- البعد الاجتماعي للبطالة :

تعتبر البطالة من الأمراض الاجتماعية التي يواجهها المجتمع لما يترتب على تلك
الظاهرة من آثار اجتماعية سيئة، تتمثل في أمراض وشور اجتماعية ومشاكل عائلية قد
تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنتشر فيه وتستفحل ويؤدي إلى انقسام هذا المجتمع وتشوه
القيم الأخلاقية والاجتماع ، حيث تمثل البطالة إن قدر لها الانتشار بشكل واسع بين
صفوف الفئات العمرية القادرة على العطاء والتي تملك مخزونا من الطاقة الإنتاجية خطرا
حقيقيا على صحة المجتمع الأمر الذي يعيق أي مجتمع متخلف إلى أن ينمو ويرتقي إلى
مصاف المجتمعات المتقدمة فنيا وعلميا واقتصاديا وكما أن لهذا الداء آثارا تدميرية نفسية
على صحة المجتمع وعافيته وبكل قطاعاته المتنوعة حيث تفيد الإحصاءات العلمية أن
للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية والجسدية وأن نسبة كبيرة من العاطلين عن
العمل تعزيبهم جملة من الخصائص النفسية التي نتوقف عند البعض منها:

- ❖ يفقد العاطلون عن العمل إلى تقدير الذات ويشعرون بالفشل.
- ❖ يستشري الإحساس بانخفاض قيمتهم وأهميتهم الاجتماعية وأنهم أقل من أقرانهم الذين
يزاولون أعمالا وأنشطة إنتاجية.
- ❖ وقد وجد أن نسبة منهم يسيطر عليها الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة .
- ❖ أن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو
والنضوج العقلي.
- ❖ أن البطالة تولد عند الفرد شعورا بالنقص بالإضافة إلى أنه يورث الأمراض الاجتماعية
الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال.

❖ كما وأن الفرد العاطل عن العمل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع فتنشأ لديه العدوانية والإحباط وكما ان البطالة تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه حيث أن الأسر التي يفقد فيها الزوج وظيفته فإن التأثير يمتد بدوره إلى الزوجات وبقية أفراد الأسرة سلبا مما ينعكس بدوره على العلاقة الأسرية ومعاملة الأبناء داخل أهم مكون من مكونات المجتمع العام^(٢٣).

إن البطالة تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع. وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف وإنما تعمل أيضاً على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف. ووفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً خطأً أو محظوراً في نظرهم لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها^(٢٤).

أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمتها والامتثال لها مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس. لذا فإن ضعف الضوابط الأسرية وتأثير القيم العامة الذي ينتج من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية وبالتالي تؤدي حالة البطالة لدى الأفراد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية^(٢٥)، فمثلاً يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية لديهم. إضافة إلى أن العاطلين عن العمل يتعرضون للضغوط النفسية أكثر من غيرهم بسبب معاناتهم من الضائقة المالية، التي

تنتج من جراء البطالة، لذا تحدث حالة البطالة خلافاً في عملية التكيف النفسي - الاجتماعي للفرد مع مجتمعه، الأمر الذي يؤصل الشعور الدائم بالفشل والإخفاق مما يدفع إلى العزلة وعدم الانتماء وبهذا يصبح الفرد عرضة للإصابة بحالة الاكتئاب التي تؤدي بالفرد إلى اللجوء لتعاطي المخدرات وسيلة للخروج أو الهروب من معاناة الواقع ومواجهته علماً أن الاكتئاب يعد من أهم العوامل النفسية الدافعة إلى الإدمان وذلك لما يلزم حالة الاكتئاب النفسي من توتر وإحساس بالعجز عن مواجهة الضغوط الخارجية^(٢٦).

الخاتمة :

إن مشكلة البطالة هي من أخطر المشكلات التي تواجه اقتصاديات العالم النامي عموماً واقتصاديات البلدان العربية خصوصاً نظراً لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية فعلى المستوى الاقتصادي تفقد الأمة عنصراً هاماً من عناصر التنمية ألا وهو عنصر الموارد البشرية وذلك سواء من خلال تعطيل قدراتهم نتيجة البطالة أو من خلال هجرتهم إلى الخارج أما على المستوى الاجتماعي فإن البطالة توفر الأرض الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية وجرائم العنف والسرقة والقتل والاعتصاب والانتحار . يقوم علاج مختلف صنوف البطالة على إيجاد فرص عمل كافية يوظف فيها العاملون قدراتهم لأقصى حد بما يحقق كفاءة إنتاجية عالية ومتزايدة من ناحية ويوفر كسباً مرتفعاً ومتنامياً يكفل إشباع الحاجات الأساسية للناس في المجتمع وارتقاء مستوى الرفاه البشري مع الزمن من ناحية أخرى. و يعنى هذا الهدف المركب خلق فرص عمل أفضل من المتاحة حالياً على جانبي الإنتاجية والكسب على حد سواء وأكثر بكثير من المطلوب لمجرد مواجهة البطالة السافرة بحيث يمكن للمشتغلين فعلاً في أي نقطة زمنية الانتقال لأعمال أعلى إنتاجية وأوفر كسباً.

الهوامش

- (^١) أسامة بشير الدباغ ، البطالة والتضخم، المؤسسة الأهلية للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٢٣.
- (^٢) اكرم عبد العزيز، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٦٧.
- (^٣) اسامة بشير الدباغ ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .
- (^٤) المصدر نفسه ، ص ٢٩ .
- (^٥) بلقاسم العباس ، حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط، العدد ٩٨، ايلول، ٢٠١٠، ص ١٣.
- (^٦) رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٨، ص ٤٥ .
- (^٧) بلقاسم العباس ، المصدر السابق ، ص ١٥
- (^٨) المصدر نفسه
- (^٩) رمزي زكي ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .
- (^{١٠}) مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي "النظرية و السياسة"، ترجمة : محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٨.
- (^{١١}) وليد ناجي الخيالي، دراسة بحثية حول البطالة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، ٢٠٠١، ص ٣٦ .
- (^{١٢}) رمزي زكي ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .
- (^{١٣}) بلقاسم العباس ، المصدر السابق ، ص ١٧ .
- (^{١٤}) المصدر نفسه ، ص ١٧ .
- (^{١٥}) اسامة بشير الدباغ ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .
- (^{١٦}) كامل علاوي كاظم ، البطالة في العراق "الواقع ، الآثار ، آليات التوليد وسبل المعالجة" ، ورقة مشاركة في: الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق

التنمية المستدامة " ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، جامعة
المسيلة، ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠١١ ، ص ١٠

(^{١٧}) المصدر نفسه .

(^{١٨}) المصدر نفسه

(^{١٩}) وسن إحسان عبد المنعم، الإقتصاد العراقي (الواقع والإشكاليات والحلول)، مجلة قضايا
سياسية، بغداد، العدد ٢٠٠٩، ١٦، ص ١٩ .

(^{٢٠}) وليد ناجي الخيالي، المصدر السابق ، ص ٣٩ .

(^{٢١}) المصدر نفسه ، ص ٤١ .

(^{٢٢}) كامل علاوي كاظم ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

(^{٢٣}) محمد دمان ذبيح ، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة ، رسالة ماجستير غير منشورة
، جامعة العقيد الحاج خضر، كلية العلوم الاجتماعية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٦ .

(^{٢٤}) وسن إحسان عبد المنعم، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(^{٢٥}) المصدر نفسه ، ص ٢٣ .

(^{٢٦}) محمد دمان ذبيح ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

قائمة المصادر :

- أسامة بشير الدباغ ، البطالة والتضخم، المؤسسة الأهلية للنشر والتوزيع، بغداد،
٢٠٠٧ .

- اكرم عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل،
بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢ .

- بلقاسم العباس ، حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية ، المعهد
العربي للتخطيط، العدد ٩٨ ، أيلول، ٢٠١٠ .

- رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٨ .
- كامل علاوي كاظم ،البطالة في العراق "الواقع ، الآثار ، آليات التوليد وسبل المعالجة" ، ورقة مشاركة في: الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة " ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، جامعة المسيلة، ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠١١ .
- مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي "النظرية و السياسة"، ترجمة : محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٨ .
- محمد دمان ذبيح ، الاليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة العقيد الحاج خضر، كلية العلوم الاجتماعية ، ٢٠٠٨ .
- وسن إحسان عبد المنعم، الإقتصاد العراقي (الواقع والإشكاليات والحلول)، مجلة قضايا سياسية، بغداد، العدد ٢٠٠٩، ١٦ .
- وليد ناجي الخيالي، دراسة بحثية حول البطالة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، ٢٠٠١ .